

الأسرة وعلاقتها بالجريمة والسلوك المنحرف

تمهيد

تعدّ الأسرة من أهم المؤسسات أو النظم الاجتماعية الفرعية وأقدمها، حيث تشير الدراسات إلى أن الإنسان بدأ حياته الاجتماعية بالأسرة، لأنها تشكل الخلية التي تستطيع أن تلبي له احتياجاته البيولوجية والإنسانية، والتي تدور حولها جميع عناصر تكوين شخصيته، حيث تمثل الأسرة مهد الشخصية *The Cradle of Personality*. ولهذا فالأسرة تعد النواة الأولى للمجتمع الإنساني التي يستمر عن طريقها بقاء المجتمع وثباته واستمرار حضارته من الماضي إلى الحاضر والمستقبل. ويستمر رفدها للمجتمع بالعناصر الجديدة من خلال عملية الإنجاب، ومساهمتها في خلق التوافق في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وتعليم أفرادها فكرة العضوية والانتماء للمجتمع وفكرة الضبط الاجتماعي وأساليبه، وتعمل أيضاً على توسيع مدارك أفرادها وتغذي أفكارهم وتمنحهم معتقداتهم وتدفعهم للعمل والتعاون مع الآخرين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

لكن، قد تتعرض الأسرة لأزمات أو عوائق خارجية أو داخلية تؤدي بها إلى القصور في أداء وظائفها على الوجه الأكمل الأمر الذي يساعد على اكتساب أبنائها أنماطاً سلوكية منحرفة، ومن هذه الأزمات والعوائق انخفاض مكانة الأسرة الاقتصادية أو اضطرارها إلى الهجرة من مكان إلى آخر، أو التفكك الأسري، وأحياناً وجود السوابق الإجرامية فيها.

المكانة الاقتصادية للأسرة

المكانة الاقتصادية المنخفضة للأسرة تؤثر وبشكل مباشر في ارتكاب بعض الأفراد للجريمة أو السلوك المنحرف، وبشكل غير مباشر في حالات أخرى، عندما ينخفض دخل الأسرة إلى الحد الذي لا يمكن لأفرادها إشباع حاجاتهم الضرورية مثل المأكل والملبس والمسكن بالطرق المشروعة، فيؤدي ذلك ببعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة بغية إشباع تلك الحاجات، ومثال هذه الجرائم السرقة أو السطو أو القتل أحياناً أو ارتكاب بعض الجرائم الأخلاقية، حيث أوضحت نتائج بعض الدراسات أن هناك ارتباطاً بين جريمة البغاء والفقر. على حين يتمثل التأثير غير المباشر للمكانة الاقتصادية المنخفضة على ارتكاب الجرائم في ما تخلقه من ظروف اجتماعية سيئة مثل المسكن الرديء أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن المنزل لفترات طويلة في العمل، أو ممارسة الأعمال الإضافية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف متابعة

ومراقبة الأبناء، وربما فشلهم في مواصلة الدراسة، أو الاضطرار للبحث عن عمل بغية توفير موارد إضافية للأسرة، وقد يكون ذلك سبباً في انحرافهم.

وفي هذا المقام أشار (مصطفى العوجي) إلى أنّ حالة الفقر والعوز تشكل نسبة مرتفعة ضمن خلفيات جرائم السرقة والتشرد والتسول، ما يحمل على الاعتقاد بأنّ هذه الحالة كانت سبباً مباشراً، أو موافياً للإقدام على ارتكاب جرائم تؤدي إلى الحصول على بعض المال لسد بعض الحاجات.

وأشارت (مي الرفاعي) في دراسة لها عن الأحداث الجانحين في الكويت عام (١٩٧٦) إلى أنّ أغلب الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، وذات دخل محدود، وتسود الأمية بين الآباء والأمهات فيها، وضعيفة التماسك بتعدد حالات الطلاق وبتعدد حالات تغيب أحد الزوجين عن الإقامة في المنزل وب (تعدد الزوجات) Polygamy .

وأكد (عادل مختار الهوارى) في دراسة له عن البطالة Unemployment وأثرها على العلاقات الاجتماعية أنّه من العوامل المرتبطة بانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة هو المسكن الرديء، الضيق الذي لا تتوفر فيه الشروط الصحية، فمثل هذا المسكن لا يحقق النمو السليم للأفراد، ويرمي بهم إلى الشارع، حيث يفضل الأحداث والشبان في هذه الحالة التشرد Vagrancy في الأزقة والأسواق على العيش في هذه البيوت الوضيعة التي تفوح بالسأم والكآبة والتي تعد أرضاً خصبة للأمراض الفتاكة والمعدية وللفحشاء والجريمة. وفي هذا المقام أجرى العالم الأمريكي (شو) Sha دراسات عديدة على أحياء مدينة شيكاغو التي أطلق على بعضها اسم مناطق الجريمة، معلماً إياها على أنّها المناطق التي تحيط بمحطات السكك الحديدية والمرافئ والمصانع حيث يتزاحم الناس في بيوت غير صحية مكتظة بسكانها الذين لا رابط بينهم، ولا يكاد الواحد منهم يسكن اليوم حتى يرحل غداً عن مسكنه، وهذه المناطق غير نظيفة، وقد وصف (شو) هذه المناطق على أنها مصدر الإجرام ومستودع المجرمين الذين يتوزعون منه إلى كافة أرجاء المدينة.

كما أنّ ضعف دخل الأسرة كثيراً ما يدفع بالأسرة كاملة إلى أحضان الرذيلة Vice، ولقد ذكر (إدريس الكتاني) في هذه النقطة ما يلي: (إنّ الفقر والبطالة وقلة الدخل كثيراً ما تدفع بعض الأمهات أو الخالات أو العمات إلى تشجيع الفتاة الصغيرة على إنشاء علاقات جنسية وغض الطرف عن سلوكها، والهدف الاستفادة مادياً من هذه العلاقات. وبالتالي يصبح من العسير في مثل هذه الأوضاع توفر الحياة الأسرية الكريمة وأن يربى الأبناء التربية المنشودة التي تتأى بهم بعيداً عن المشاحنات والخصومات المزعجة). وقد أشار إلى هذا (جان شازيه) في

قوله: (المحلة التي تسكنها الأسرة هي التي تولد الفساد عن طريق المعاشرة أو عن طريق توافر الإغراءات الثابتة التي توجه الولد نحو المتع المشبوهة أو المترفة).

ومن العوامل الأخرى المرتبطة بانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة هو (الهجرة) Migration لاسيما الهجرة من الريف إلى المدينة أو الهجرة الداخلية Internal Migration التي تفقد الأبناء إلى عدم الاستقرار، وفقدانهم للروابط الاجتماعية القوية مثل الروابط القرابية والصداقات المتينة، ويفتقدون الإحساس بالانتماء إلى مجتمع معين، واحترام معايير وقيمه والحرص على استقراره. كذلك تؤثر الهجرة في علاقة الآباء بالأبناء، فالآباء الناجحين في معاملة أبنائهم في المجتمع الريفي، يجدون أنفسهم عاجزين عن أداء واجباتهم تلك بعد هجرتهم إلى المدينة، ويعود السبب في ذلك إلى جهل الآباء بظروف الحياة الاجتماعية في المدينة وسرعة إدراكها من قبل الأبناء، ما يولد صراعات عديدة بينهما، إضافة إلى افتقاد الأسرة المهاجرة إلى مساندة الأسرة الكبيرة التي كانت تستعين بها في المجتمع الأصلي في مراقبة ومتابعة وتربية الأبناء والإشراف عليهم وهذا من شأنه أن يدفع الأبناء إلى الارتباط بكثير من النماذج الإجرامية التي يصادفونها في المجتمع الحضري.

وقد أشار كثير من الباحثين والدارسين للأسر المهاجرة إلى أن عملية انتقال الأسرة الريفية إلى المدينة في جميع الثقافات والمجتمعات تواجه مشكلة التكيف مع الظروف الجديدة، وهذا التكيف ومدى نسبة نجاحه يختلف من حالة إلى أخرى، وهو يتطلب من جميع أفراد الأسرة تغييراً في الأدوار والعلاقات، وهذه التغيرات سيصيبها كثير من التوتر والقلق ما يؤدي في بعض الحالات إلى تفكك الأسرة.

ويلاحظ من جهة أخرى أن توافد المهاجرين إلى المدن سوف يؤدي إلى البطالة وعند ازدياد العاطلين عن العمل يزداد الفقر الذي يؤدي إلى الانحراف والخروج على القوانين والتقاليد السائدة ما يؤدي إلى انتشار البغاء وزيادة السرقات والتسول ويعم الانحلال الخلقي وتكثر حوادث الطلاق فيزداد تبعاً لذلك انحراف الأحداث.

أما إذا كان دخل الأسرة مرتفعاً أو متناسباً مع مستوى الأسعار، فإن اشباعها لحاجات أفرادها يكون ميسراً وسهلاً، ومن ثم تقل جرائم السرقة. إلا أنه من ناحية أخرى، فقد تغري تلك الظروف بعض الأفراد بارتكاب الانحرافات لاسيما الأحداث منهم. فالحدث عندما يتوافر معه فائض من الدخل قد يدفعه إلى ارتياد أماكن اللهو وتناول المشروبات الكحولية والمخدرات وما ينجم عن ذلك من وقوع في الجرائم الأخلاقية.

ومع ذلك فإن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة أو ارتفاعه لا يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجرائم أو الانحرافات السلوكية إلا إذا تفاعل مع غيره من العوامل الأخرى، وبهذا لا

يمكن إغفال هذا العامل بوصفه مقوم أساس من المقومات الأسرية في ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف.

التفكك الأسري

يشير مفهوم (التفكك الأسري) Family Disorganization إلى انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب. ويشير أيضاً إلى أي وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال الروابط التي تربط كل عضو من أعضاء الجماعة الأسرية مع الآخر. ولا يقتصر هذا الوهن على ما قد يصيب العلاقة بين الوالدين، بل قد يشمل أيضاً علاقات الوالدين بأبنائهما. ومن مظاهر التفكك الأسري ما يأتي:

- الاختلال الذي يصيب دور الرجل والمرأة لاسيما في مجال التوقعات، ومن العوامل التي تؤدي لهذا الاختلال الهجر أو الموت أو الطلاق.

- قد تظل الأسرة متماسكة من الناحية الخارجية بالرغم من مظاهر عدم الانسجام بين الزوجين، ويسمى هذا النوع من الأسر (أسرة القشر الفارغ) Empty Shell Family حيث يعيش الزوجان حياة الاغتراب.

- تقدم مجال إعطاء النساء الحقوق مع الرجال يعد نوعاً من التفكك الأسري إذا ظل البناء الاجتماعي قائماً على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغيير أدوار النساء في المجتمع.

- من أكثر أنواع التفكك الأسري وضوحاً ما يتجسد في حيرة المرأة وقلقها بعد أن حصلت على كثير من حقوقها التي تفرض عليها القيام بأدوار متعددة دون تقصير الأمر الذي خلق صراعات حادة بين أدوارها الاجتماعية لها انعكاسات خطيرة على وضعها داخل الأسرة.

- الأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأسرة، ومن أمثلة الأزمات الداخلية إصابة أحد الزوجين إصابة بالغة تؤدي إلى الإعاقة أو العجز، أو المرض المزمن الذي يعاني منه أحد أفراد الأسرة وغيرها، أما الأزمات الخارجية فتتمثل بالغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب السجن أو الحرب أو الموت.. الخ. ما يترتب عليه انعدام الرقابة والإشراف على الأبناء.

- كثرة عدد الأبناء في الأسرة قد تكون لها مضاعفات عديدة تنعكس على سلوك هؤلاء الأبناء لاسيما عندما تكون الإمكانيات المادية والتربوية السليمة محدودة، فيكون الإهمال مصيرهم ما يدفع بعضهم إلى التشرد والانحراف، ويستقبلهم الشارع للاختلاط بنماذج مختلفة منها السيئ ومنها السوي.

- إجرام أو انحراف بعض أفراد الأسرة أو غالبيتهم.
- عدم التجانس في الأسرة وحدث الصراع والشقاق والمشاحنات بين الأبوين لاسيما عندما يكون هذا الصراع أمام الأبناء.

ويرى الباحث الفرنسي (بيناتل) Pinatel من خلال إحدى دراساته أن (٥٨%) من أسر الأحداث المنحرفين يشوبها التفكك والانحلال. وقد بينت دراسة (وليم هيلي) W. Healy و (أوكستا برونر) A. Bronner الموسومة (ضوء جديد على الجناح وكيفية علاجه) بأن هناك آباء مجرمين أو مدمنين أو أميين كانوا سبباً في انحراف أبتائهم. هذا فضلاً عن العديد من الدراسات العربية التي أجريت على الجانحين كلها أكدت العلاقة المترابطة بين جناح الأحداث والتفكك الأسري.

المستوى القيمي والخلقي السائد في الأسرة

يعد الانهيار القيمي والخلقي في مقدمة العوامل الأسرية التي تدفع الأفراد إلى الانحراف والإجرام، وإن أهم عوامل هذا الانهيار وأخطرها انحراف أو إجرام الوالدين أو أحدهما، أو انحراف أكبر الأبناء أو أكبر البنات. ويعني الانهيار القيمي والخلقي فقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية بين جدران المنزل، وانعدام القيم الروحية ما يجعل الحياة داخلها مجردة من معاني الشرف والفضيلة، وتصبح فيها الجريمة أو الانحراف أمراً عادياً. ويمكن أن نلاحظ ثلاثة مصادر أساسية يؤثر من خلالها الانهيار القيمي والخلقي على انحراف الأبناء أولها وأشدّها تطرفاً هي عندما يُعلم الآباء الأطفال ارتكاب الجرائم بصورة مباشرة. والثانية عندما يكتسب الأطفال دون تعليم مباشر أنماط الجريمة عن طريق التقليد لسلوك الوالدين أو غيرهما من أعضاء الأسرة، والثالثة، هي عندما يكتسب الأبناء أنماطاً سلوكية أخرى تتجه إلى السلوك المعادي للمجتمع.

هذا وينطوي أيضاً تحت الانهيار القيمي والخلقي في الأسرة الصور التالية:

- عدم احترام وتقدير العادات والتقليد الاجتماعية وأنماط السلوك المتعارف عليها.
- خفوت القيم الروحية، أو انعدامها.
- تغليب الغرائز والاستسلام لها.
- الهروب من الواقع الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع، ومحاولة تقليد ومحاكاة نماذج سلوكية معينة في مجتمعات أخرى تختلف عن المجتمع الأصلي.
- عدم مبالاة الآباء بالضبط في الأسرة، وضعف هذا النظام نتيجة للضعف البدني، أو الذهني، أو الأدبي للآباء، ونقص النظام بسبب عدم وجود أحد الأبوين، واختلاف الأبوين في

شأن تربية الأبناء ورقابتهم، وقسوة نظام الأسرة وصرامته. أو اتسامه باللين والتساهل الشديدين.

ونظراً لما لانحراف الوالدين من دور لا يستهان به في انحراف الأبناء سنعرض فيما يلي بعض مظاهر انحراف الوالدين:

- انحراف الأب: قد يكون الأب مجرماً أو سكيراً أو مقامراً أو منحرفاً..الخ.
- انحراف الأم: يتخذ انحراف الأم مظاهر مختلفة شتى منها أن تكون غير محتشمة أو سكيرة أو مقامرة، أو تكون سلكت طريق الرذيلة. وفي هذه الحالة يكون أثر الأم على البنات أشد وأوضح من تأثيرها على أبنائها الذكور، وقد يعود ذلك إلى أن البنات في سن المراهقة يكن أكثر التصاقاً بأمهاتهن وأكثر رغبة في تقليدهن.

خلاصة القول: هناك علاقة وطيدة بين الظروف الأسرية والسلوك الإجرامي غير أننا ليس بإمكاننا إنكار الحقيقة التي تقول: (أن الجريمة ظاهرة معقدة جداً، ولا يمكننا الأخذ بمبدأ الاعتقاد السببي في تفسيرها، وبذلك فمثل هذه الظروف الأسرية قد تنتج لنا أسوياء أو منحرفين، فليس كل من ينتمي إلى أسرة مفككة أصبح مجرماً وليس كل من ينتمي إلى أسرة متماسكة كان عالماً، لذلك فالضرورة تقودنا إلى عدم إغفال الضغوط الداخلية والخارجية التي تحيط بالأشخاص وأسرهم، ولكن الدراسة تقودنا أيضاً إلى التأكيد على الدور الوظيفي الهام للأسرة في تربية النشء وتوجيهه وترجيح نجاحهم أو فشلهم في الحياة وفي تحديد مناحي سلوكهم.

زيادة في المعلومات ينظر:

١- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧.

٢- عادل مختار الهواري، "البطالة وأثرها على العلاقات الاجتماعية: دراسة لظاهرة التفكك الأسري بمدينة وجده، المغرب" مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية، الحكمة، قسم الفلسفة والاجتماع، جامعة الفاتح، كلية التربية، العدد الرابع، نوفمبر، ١٩٧٩.

٣- علي عبد القادر القهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام والعقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٧.

٤- علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٥- مصطفى عمر التير، الوجه الآخر للسلوك: قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٠.

٦- غني ناصر حسين القرشي، علم الجريمة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٧- ياسين علي الكبير، (التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة في مدينة طرابلس) مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية، الحكمة، قسم الفلسفة والاجتماع، كلية التربية، العدد الرابع، نوفمبر ١٩٧٩.